الأهرام

المصدر :

التاريخ :

لكي لا نبيع ونشتري بالأوهام (٢ من ٢)

كيف الحؤول دون تحويل الكيان الفلسطيني 'مستعمرة اقتصادية' . . . لاسرائيل؟

علي الجرباوي *

■ في الحلقة الاولى (،الحياة، ٩٣/١١/٣) عرض الكاتب للظواهر التي تترافق مع الاولويات الاقتصادية في تنفيذ الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي، وابرز التحديات المطروحة على القيادة الفلسطينية بادئا بالتوقعات المتفاوتة في انتظار الدعم المالي للتنفيذ.

٢- تحديد الاجندة (جدول الاعمال): ضمن تعدد المصالح الخارجية التي توجه التسوية السياسية، وتنامي فوضى ،المحاشرة، الداخلية لتامين ،الموقع، و،الربح، السريعين، يوجد العديد من الاجندات الاقتصادية المقترحة لانعاش الاقتصاد الفلسطيني. وكل اجندة تراعي مصالح اصحابها. ووفقاً لكل اجندة يتم تحديد سلم الاولويات الاقتصادية الفلسطينية.

للبنك الدولي اعتبارات ومصالح واجندة خاصة، وللولايات المتحدة اجندتها الخاصة، وكذلك الحال لمجموعة السوق الاوروبية المشتركة، ناهيك عن كل دولة اوروبية بذاتها، اضافة الى اسرائيل التي ترى في ،فلسطين القادمة، مرتعاً اقتصادياً حيوياً لاقتصادها. ولا تغيب عن البال دول عربية لها مصالح اقتصادية في عملية بناء الارض المحتلة. فهذا الاقتصاد بحاجة الى خبرات وكفاءات وشركات ومقاولات وعطاءات، واطراف عديدة تريد لنفسها حصة في عملية ،اعادة البناء،.

ضمن هذه الاجندات المتعددة يوجد الطرف الفلسطيني الآن، تعصف به رياح اجندة الى اخرى، وينتقل من رد فعل الى اخر من دون ان يكون لديه الآن قرار حاسم وقدرة على اقرار الاجندة الفلسطينية الذاتية لترتيب الاوضاع الاقتصادية. وللحقيقة، ومع ان هناك من يشير الى وجود خطة اقتصادية فلسطينية شاملة، فإن هذه الخطة اصبحت منذ تسليم اوراقها قبل سنتين قديمة وبحاجة الى تحديث. ولان الخبرات الاقتصادية المستخدمة في عملية المفاوضات كانت محدودة، يجد الجانب الفلسطيني نفسه الآن معتمداً على دراسات الآخرين للوضع الاقتصادي الفلسطيني. وتبرز في هذا المجال ثلاثة اطراف مهمة: الجانب الاسرائيلي، والاميركي، والبنك الدولي. ومع اخذ الاعتبارات الاقتصادية الاردنية في الحسبان، يبدو ان هذه الاطراف الثلاثة تقوم بتجديد الاجندة الاقتصادية الفلسطينية، ويبدو ان هذه الاطراف ستجعل من ،انفتاح، الاقتصاد الفلسطيني بوابة لإحكام الطوق عليه. ولا بد هنا من الاشارة الى ان الاستقلال السياسي لا يمكن ان يتحقق الا بضمان وجود اقتصاد مستقل وقائم بذاته، حتى وان كان اقتصاداً منفتحاً. وعليه فإن العمل باتجاه منع تطور اقتصاد فلسطيني مستقل سيكون افضل طريقة غير مباشرة لمنع الاستقلال السياسي للكيان الفلسطيني المقبل.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

كما يجب الانتباه هنا الى ان التركيز الآن في تحديد الاولويات الاقتصادية الفلسطينية ينجه من قبل الاطراف المختلفة نحو بناء البنية التحتية. ومع ان البنية التحتية اساسية لاي نموذج اقتصادي فعال، الا ان التركيز عليها بشكل كامل سيؤدي الى حرمان الجانب الفلسطيني من تطوير بنيته الانتاجية والضرورية للاستقلالية الاقتصادية. ويؤدي هذا التركيز ايضاً، على رغم انه يفيد القيادة الفلسطينية بإيجاد مواقع عمل تستوعب عدداً من الفلسطينيين وتخفض نسبة البطالة داخل المجتمع الفلسطيني، الى ذهاب معظم المساعدات المالية لأطراف خارجية، خصوصاً اسرائيل والولايات المتحدة ودول السوق الاوروبية المشتركة لكونها المؤهلة تقنياً لاقامة البنى التحتية المقترحة. وبهذا تحرك هذه الدول اقتصادها بينما يبقى الاقتصاد الفلسطيني في مرحلة سكونية لسنوات مقبلة.

٣ - عدم الاتكال على المساعدات الخارجية: نظراً لسوء حالة الاقتصاد الفلسطيني داخل الارض المحتلة حالياً، ولضرورة ان يبدأ الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي باعطاء نتائج ايجابية سريعة لتقلص الشكوك والانتقادات والاعتراضات الداخلية حوله، يتم التشديد على ضرورة الحصول على مساعدات مالية خارجية، وبسرعة كبيرة. وبينما تقدر القيادة الفلسطينية الاحتياجات الفلسطينية بحوالي ١٢ بليون دولار خلال فترة العشرة اعوام المقبلة، فإن تقديرات البنك الدولي والاطراف الاخرى تقل عن ذلك بكثير. وكما هو متوقع، تدور رحى المعركة الاقتصادية الآن على ايجاد مصادر دعم جديدة وزيادة كمية الدعم المتوقع.

لكن يجب الانتباه الى حقيقة اكيدة مفادها ان الاموال لا تنتقل من مكان الى آخر الا بهدف وخدمة لمصلحة. والمساعدات المالية التي تمنحها دول لاخرى لا تخرج عن نطاق هذه الحقيقة الاكيدة. فكما ان الاموال داخل الدول تخصص وفقاً لاعتبارات وصراعات داخلية مريرة، فان الاموال التي تدفع للخارج ليست معصومة عن هذه الاعتبارات المصلحية، وبالتاكيد فإنها لا تدفع لدوافع انسانية محضة. ويصبح السؤال المهم الذي يحتاج لاجابة: ما هو الثمن المتوقع والمطلوب من القيادة الفلسطينية دفعه مقابل هذه المساعدات؟ وهنا لا يتم التفكير بالاجابة من منظور سياسي فقط مع ان هناك ثمناً سياسياً، وانما يجب التفكير بالثمن الاقتصادي ايضاً. وهنا يجب الانتباه الى ان التركيز من قبل دافعي هذه المساعدات على خلق اقتصاد لمنطقة «الشرق الاوسط الجديد» كثمن اكيد لهذه المساعدات.

وفي خضم السرعة لايجاد اموال لتصرف في محاولة لاظهار ايجابيات الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي، يجب ان لا يتم اغفال «مصيدة» القروض التي يبدي بعض الجهات استعداداً لتقديمها للقيادة الفلسطينية. وعلى رغم ان هذه القروض تعرض بشروط سهلة وطويلة الامد، الا ان الحرص واجب وضروري في مسالة تحميل الذات مسؤوليات مستقبلية صعبة مقابل تسهيل الحصول على الدعم المالي حالياً. فالقروض مهما كانت بشروط سهلة يتوجب سدادها في وقت ما. والتجربة في العديد من دول العالم الثالث تظهر ان هذه القروض تصبح مع الوقت سيفاً مسلطاً على الاقتصاد الوطني تمنع تطوره وتقيد امكانات نموه المستقبلي. وكثيرة هي الدول التي رهنت استقلالها السياسي بمديونية خارجية لم تتمكن من سدادها.

٤ - منع ظواهر وبواطن الفساد الاقتصادي: تحت شعار «التنمية» الفضفاض مرت الارض المحتلة بتجربة مريرة من الناحية الاقتصادية خلال السنوات الماضية، خصوصاً خلال فترة الانتفاضة. فتحت هذا «الشعار» الذي لم يتم تعريفه اجرائياً بشكل دقيق، ونظراً لما قيل بانه انحكام للضرورات الموضوعية، تم صرف الكثير من الاموال من دون ضوابط واجراءات محاسبة دقيقة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وفعالة. وفي الحقيقة، اصبحت «التنمية» مجالاً مفتوحاً تستخدم سياسياً بفساد، وللافساد. واصبح شائعاً داخل الارض المحتلة ان اموال الصمود والدعم هي كقطعة الثلج تذوب في ايادي كل لامسيها وناقليها من «الخارج» الى «الداخل»، حتى تصل قطرة ناضبة. وبالطبع، يوجد كثير من الامثلة على الاثراء الفاحش، الذي تم اختلاساً في وضح النهار، ومن دون ادنى محاسبة، اذ ان الاختلاس استخدم في مرحلة من المراحل وسيلة لتامين التبعية والولاء السياسيين.

مع اختلاسات «الصمود» وفوضى «التنمية» نمت داخل البلاد فئة طفيلية في قلب الاقتصاد الفلسطيني ولكن على هامش العملية الانتاجية. واثرت هذه الفئة وزاد تاثيرها السياسي. ومع الانتفاضة زاد ثراؤها، وبدات في القيام بمشاريع اقتصادية مشتركة مع اسرائيليين، ولكن بشراكة من الباطن، والآن تنتقل هذه الفئة من كونها تشكل «اثرياء الانتفاضة» الى فئة تشكل «اثرياء السلام»، اذ لم تعد الشراكة مع الاسرائيليين تشكل «جنحة» وطنية، بل اصبحت «المشاريع المشتركة» عنواناً لتنمية اقتصاد المرحلة. ويجب على القيادة الفلسطينية في هذا المجال الانتباه الى ان «ريح» الثرياء المرحلة قد تجري «بما لا تشتهي به سفن» الشعب الفلسطيني. فمصلحة هذه الفئة الخاصة تطغى على المصلحة العامة، والهدف من انهاء الاحتلال يجب ان لا يقتصر على اثراء الاثرياء، وانما على ايجاد معادلة اقتصادية - اجتماعية تتيح تضييق الفجوة بين الطبقات عوضاً عن توسيعها.

تتطلب المرحلة المقبلة، اذا ما ارادت القيادة السياسية تامين دعم حقيقي بين الناس، ايجاد جهاز اقتصادي فعّال لا يتحكم للاعتبارات السياسية، وانما للقدرات المهنية. فوضع الشخص المناسب في المكان المناسب من الاهمية بمكان لاشاعة الثقة في نفوس الناس. اما اذا بقيت القرارات الاقتصادية تحكم بالاعتبارات السياسية الفئوية او الذاتية المصلحية فإن الوضع الاقتصادي سيسوء في نهاية المطاف، حتى ولو شهد طفرة انتعاش مبدئية. كما ويجب ايجاد جهاز تخطيط سليم، وجهاز تنفيذ قادر وامين. ويجب التاكد من وجود اجراءات فعّالة للرقابة والمحاسبة. فمن دون رقابة ومحاسبة من جهاز مستقل تبقى العملية الاقتصادية، كما هو كل شيء آخر، عرضة للتحكم من جانب السلطة، واولئك الذين يشايعون مَنْ في السلطة.

٥ - الحؤول دون الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية:

من مراجعة نص الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي، خصوصاً البروتوكولات الاقتصادية، يتضح ان الهدف الاسرائيلي يتمثل من الناحية الاقتصادية بتحويل الكيان الفلسطيني المقبل ليس فقط الى مستعمرة اقتصادية اسرائيلية، بل واستخدامه ممر عبور اسرائيلياً للوصول الى الاسواق العربية. فمن الناحية الاولى، تريد اسرائيل اشراكها في القرار الاقتصادي الفلسطيني، لذلك توجد لجنة اقتصادية فلسطينية - اسرائيلية مشتركة. كما تريد اسواقاً مفتوحة امام منتجاتها، لكنها ترفض في الوقت ذاته مبدا فتح اسواقها للمنتجات الفلسطينية، خصوصاً الزراعية. وتريد ايضاً ايدي عاملة رخيصة لتمكن الصناعة الاسرائيلية من المنافسة في الاسواق العالمية، خصوصاً امام منتجات شرق اسيا حيث العمالة الرخيصة. وباختصار، تريد اسرائيل «شراكة» اقتصادية مع الكيان الفلسطيني تجعله «المزرعة الخلفية» للدول العربية.

ومن ناحية اخرى، تريد اسرائيل استغلال الاتفاق لتطبيع علاقاتها مع الدول العربية، ليس فقط في المجال السياسي، وانما ايضاً في المجال الاقتصادي. فالاسواق العربية، نظراً لضخامة الاستهلاك العربي، تشكل هدفاً للصناعة الاسرائيلية. لذلك تريد اسرائيل انهاء المقاطعة العربية لها باسرع وقت ممكن، ومن ثم البدء بالتعامل الحر والمباشر مع هذه الاسواق. وبما انها اقرب الى هذه الاسواق من مصادر منتجات اخرى، يمكنها ان تشدد من احتكارها لها عن طريق المنافسة بالاسعار. ويصبح للاقتصاد الاسرائيلي متنفس ضخم يؤدي في الواقع الى تطوير اسرائيل لتصبح «سنغافورة الشرق الاوسط». اما الكيان الفلسطيني المقبل فيشكل في الرؤية الاسرائيلية «الوكيل». ومع كل استفادة يحققها الوكيل يذهب الربح الحقيقي الى اسرائيل.

وبالفعل، بدات عجلة الاقتصاد الاسرائيلي بالتحرك في هذا الاتجاه. فاسرائيل آخذة باقامة وانشاء المشاريع الاقتصادية المشتركة، مع فلسطينيين وعرب سواء بسواء. وتستغل السلطة الاحتلالية وجودها في الارض المحتلة وعلاقاتها المتشعبة الصناعية والتجارية هناك لفتح مسارب وتاسيس شركات. وللمفارقة، فإن فلسطينيين وعرباً يتسارعون هذه الايام لعقد شراكات مع الاعداء الذين اصبحوا بسرعة وقدرة قادر اصدقاء.

على القيادة الفلسطينية ان تتخذ اجراءات تحول دون تحوّل الكيان الفلسطيني الى مستعمرة اقتصادية اسرائيلية. ويجب عليها ان لا تقع فريسة شعارات «النظام العالمي الجديد» عن «الانفتاح» و«التعاون» و«اقتصاد السوق». فهذه شعارات تغطي تحت مظاهرها الايجابية كوامن اختراق وتبعية شديدة السلبية.

---

* استاذ مشارك في العلوم السياسية / جامعة بيرزيت، وباحث زائر في جامعة سينسناتي/ الولايات المتحدة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية